

التنمية الاقتصادية وحقيقة التبعية في منظومة الاقتصاد العالمي

رسالة مقدمة الى كلية الاقتصاد والادارة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

الباحث / طارق أحمد الحصري

بإشراف

الدكتورة / انعام الحياي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

تعد قضية التنمية من أهم مرتكزات الفكر الاقتصادي، ويمثل مستوى الجهد التنموي المبذول المتغير الاساسي في تحقيق التقدم، ويرتبط ذلك بتشابك المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ظل قواعد العلاقات الدولية المعاصرة بين الدول المتقدمة وموقعها في هيكل الاقتصاد العالمي والدول النامية وما تمثله هذه العلاقات من انعكاسات تجعل مسار الجهود التنموية للدول النامية في غير معزل عن تأثيراتها، ولا بمعزل عن تراكمات الحالة التاريخية التي كانت عليها علاقات الدول النامية بالمتقدمة. وإن كانت التوجهات العالمية تتطلع الى تحقيق الاهداف الإنمائية، إلا أن ظواهر العلاقات الدولية بين الدول النامية والمتقدمة لاتزال تحمل أبعاد ومظاهر التبعية والعلاقات الغير متكافئة، فاختلال العلاقات قائم ومتطور وفق تغيرات الاقتصاد العالمي. وواقع الدول النامية يحمل معوقات تحقيق الاهداف وبالرغم من اختلاف اقتصادياتها من حيث حجم الدولة ومواردها، وخلفيتها التاريخية، وتباين هيكلها، ولكن يظل بينها مشترك عام حيث مظاهر انخفاض مستويات المعيشة، وانشار الفقر وتفاوت توزيع الدخل وتدني مستويات الخدمات التعليمية والصحية وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض انتاجية العمل، وضعف هيكلها في الاندماج مع معطيات ومتغيرات الاقتصاد العالمي، وزيادة فجوة العلاقة بينها وبين العالم المتقدم والتي مهّدت لتشكيل حالة الهيمنة في العلاقات الدولية.

والعلاقات التاريخية بين الدول النامية والمتقدمة وخاصةً الاقتصادية منها، جاء توصيفها بالأدبيات الاقتصادية ما بين اعتبارها سببا للتخلف، وبين التوجهات الاخرى التي اعتبرت أن ضعف هيكل تلك الدول لا تؤهلها لتحقيق التنمية. لذلك فإن حالة التبعية في إطارها النظري والتعرف على ابعادها ومظاهرها التاريخية يكشف الكثير عن واقع الحالة المعاصرة، ويوضح التشابه في مضامين العلاقات الغير متكافئة والتي تبرزه مؤشرات التنمية والتبعية، والآليات الفعلية لعلاقات

الاقتصاد العالمي وأدواته الحالية والمتمثلة في المؤسسات الدولية التي تدير الجانب الأكبر من هذه العلاقات.

إن الأدوات التنفيذية لدى المؤسسات المالية، والتي تؤدي أدوارها وفق استراتيجيات وأهداف تتعارض مع العديد من متطلبات وقدرات العالم النامي، وقد توسعت هذه المؤسسات في قيودها بشكل يعمق مفهوم السيطرة في الأداء، ليصبح تحقيق الأهداف الإنمائية مرهون بالتخلص من أعباء هذه القيود. وعلى الجانب الآخر تطورت آليات الاقتصاد العالمي في الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعدية الجنسيات وسلاسل القيمة العالمية، ولم تصح الادعاءات بدعم الدول النامية، فالكيانات العالمية غير معنية بالجانب التنموي لهذه الدول وحلول مشكلات الفقر والجهل وانتشار الأمراض والبطالة، فأهدافها كوحدات اقتصادية بكسب الأسواق والتوسع وتحقيق العوائد، مقدم على مصالح الدول النامية، ويشوبها الكثير من التحفظات بما يتعلق بمواردها ونمط الملكية فيها، وإدارة التنمية حق أصيل للدول بالإدراك الحقيقي لمتطلباتها وما تملكه من قدرات ذاتية وفي إطار علاقات التكافؤ مع العالم الخارجي وتوافر القدرة التنافسية. أما على مستوى المساعدات الدولية وباستثناء الجوانب الإنسانية منها، فغالبيتها يتناقض مع الاستراتيجيات والأهداف التنموية وتتداخل مع الدوافع والأغراض السياسية وتتحول أحيانا لأدوات ضاغطة.

وقد قدمت دول كثيرة نماذج ناجحة لإدارة التنمية بأسلوب يعتمد على الإرادة الوطنية وأولوية متطلبات الشعوب، والاندماج التدريجي مع الاقتصاد العالمي، وهذا الأسلوب الذاتي حقق أهدافها بمعدلات نمو كبيرة، وشكل مانعاً ضد سلبيات الأزمات والتقلبات العالمية.

لم تتوجه دوافع الدراسة نحو تأييد ما جاءت به مدرسة التبعية أو مخالفته بأسس مناظرة الآراء المعاكسة لها، فالأمر يتعلق بواقع الحالة المعاصرة وسلبيات المرحلة التي لم تسمح بتعافي الدول النامية من الهيمنة الخارجية وفق استراتيجيات العولمة، وإخفاق آلياتها في توجيه الاقتصاد العالمي للعمل في صالحها، فلم تتحقق الأهداف الإنمائية الالفية في أمدتها الزمني المقترح، وبالتالي استخلاص المستفاد من التجارب الذاتية التي قدمتها بعض الدول، وصلاحيته للتطبيق على أسس الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والاتساق مع الظروف الموضوعية الداخلية والخارجية.

أهمية البحث:

تفرض التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية، تحدياتها على الدول النامية من حيث مواكبة هذه التطورات بتحقيق الاندماج المتوازن مع الاقتصاد العالمي، أو من حيث اعتماد سياساتها الإنمائية التي تتوافق مع بيئة وظروف التطبيق ومتطلبات التنمية الحقيقية. ولا يفسح لها المجال للدول النامية لتسلك طريق التنمية المستهدفة، في ظل مشكلات التخلف، وضعف الأدوات

والوسائل التنموية وتفقد الفعالية بقيد التبعية الراسخة في العلاقات الدولية. ومشكلة التبعية خلفتها الأسس النظرية الممتدة منذ فكره التقسيم الدولي للعمل، وتراكم الحقب الاستعمارية التي أرست ظواهر التخلف للدول التابعة، في علاقات ممتدة مع الدول المتقدمة، وحتى بعد الحركات التحررية لم تفلح أغلبها في التخلص من تلك المشكلات، وتحرير الإرادة الوطنية. وأصبح التصنيف ما بين قوى لبلدان لها حق توظيف موارد العالم بإمكانيات ما تملكه من ثروات علميه وتقنيه وماديه، وبلدان فاقدة القدرة على تحقيق الحد الأدنى من توظيف مواردها لصالح تقدم شعوبها وبالتالي استمرارها في دوائر التخلف بأبعاده.

البعد الآخر أن البرامج الإنمائية التي ومحاولة إتباعها، لم تسلم ايضاً من التبعية الفكرية بفرض الاسس النظرية، أو النماذج المقدمة من الدول المتقدمة، والتي لا تتوافق في اغلب الاحوال مع بيئة التطبيق في البلدان النامية بخصائصها الثقافية والاجتماعية والسياسية، ولم تكن في صالح شعوبها، والتسليم باتباع النموذج الخارجي دون الإرادة الذاتية وقدره المؤسسات الوطنية، لن تتحقق معه التنمية.

وما تقدمه المؤسسات الدولية مرهون بأولويه شروطها ومقدم على متطلبات التنمية، ولكي تتحقق اهداف التنمية لابد من تأسيس دعائمها على صحة التشخيص الصحيح لحاله الدولة وخصائصها، وبالتالي تتخذ الخطوات التي تتناسب مع القدرات والموارد الذاتية للدولة وفي ظل الآلية الصحيحة للعلاقات مع العالم الخارجي، والتحديات التي يفرضها الاقتصاد العالمي مع متطلبات وأهداف التنمية.

وقد اثبتت التجارب العملية نجاح الكثير من الدول التي اعتمدت نموذجاً ذاتياً في اجراء عمليه التنمية، وتمكنت من إحداث تنميه شامله وحقيقيه لقطاعاتها وتبوأ موقعا داخل منظومه الاقتصاد العالمي ضمن ما يصنف داخل إطار الاقتصاديات الصاعدة، مع اعتبار اختلاف المستويات ومعطيات الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لكل دولة.

واجراء توصيف للحالة التي عليها الدول النامية، والدول التي اعتمدت النموذج الذاتي واجراء المقارنة التحليلية واستخلاص النتائج يفرض تحدياً في اختيار أنسب المؤشرات لقياس المدى المتحقق في العملية التنموية، والتطور الكبير في تلك المؤشرات وتزامنها مع التوسع الحاصل في مفهوم التنمية، يفرض ايضاً أهمية في اعتماد المؤشرات التي تنفق مع واقع اقتصاديات دوله وخصائصها المستقلة، وإن كان هناك مشتركات عامه للظواهر الاقتصادية لكل الدول فاختلف الظروف والخصائص مؤكداً الحدوث لجميع الدول.

أهداف البحث :

يهدف البحث الى

- ١- محاولة التوصل الى اهم المشكلات تعرقل العملية التنموية.
- ٢- تقييم الجهودات الانمائية وفق الاسلوب العلمي لانسب المؤشرات التنموية باعتبار الخصائص المشتركة والخصائص المميزة لطبيعة اقتصاد كل دولة .
- ٣- تقييم النماذج المقدمة من بعض الدول باعتمادها على مواردها وقدراتها الذاتية .
- ٤- الخروج بأسس عامة عن :

مدى ارتباط ظاهرة التخلف وضعف الاداء التنموي بالتبعية التي تعاني منها الدول النامية واستمرارية مظاهرها.

تجاوز العديد من مشكلات الدول النامية، وخلق فرص التقدم بدعم القدرات الذاتية وتولي اجراءات التنمية من واقع ادراكها الحقيقي بمتطلبات التقدم وفق معطيات ظروفها.

فرضيات البحث:

من أهم الفرضيات التي يقوم عليها البحث:

- ١- التبعية وضعف الهياكل للدول النامية ، وغياب ذاتية قدراتها المؤسسية تشكل أهم معوقات التنمية .
- ٢- قصور المسارات النظرية وتطبيقات الدول المتقدمة واجراءات المؤسسات الدولية ، في التوافق مع بيئة التطبيق في الدول النامية .
- ٣- التطور في مؤشرات التنمية لا يمنع صعوبة التقييم العام للخصائص الحضارية والثقافية المختلفة للدول النامية .
- ٤- هناك إمكانيه للاستفادة من نجاح التجارب الذاتية لبعض الدول والتي تؤكد اهمية تجاوز التبعية في إرساء اسس التنمية الحقيقية وتوجهاتها في هذا الاطار.
- ٥- إخفاق العملية التنموية في الدول النامية والتداعيات السلبية لفشل التنمية تهدد بفقدان التوازن للاقتصاد العالمي وجديد من الازمات.

منهج البحث:

تدخل الدراسة في اطار الدراسات الوصفية المقارنة والتقييمية باستخدام الجمع بين :

- ١- المنهج الاستقرائي : من خلال استقراء حالات التجارب الذاتية الناجحة لعدد من الدول وفق اختيار لبعض من المؤشرات التنموية والتي تتقارب مع طبيعة اقتصاد كل دولة واسلوب تطبيقها لوسائل التنمية .

٢- المنهج الاستنباطي في استخلاص الاسس المشتركة لبعض المقدمات الكلية التي تركز عليها عملية التنمية في عموميتها .

٣- القياس الكمي لظاهرة التنمية والتبعية، وفق اختيار وتحليل البيانات والمؤشرات بموجب متطلبات الحالة الدراسية للدول المختارة .

خطة الدراسة:

تنقسم الدراسة الى فصل تمهيدي وثلاثة فصول كالتالي:

الفصل التمهيدي: يأتي تحت عنوان " التنمية الاقتصادية بين التغير الهيكلي ومشكلات التحقق " تقديم دراسات عن مفهوم النمو والتنمية، والقيم والاهداف، وواقع الدول النامية وهياكلها الاقتصادية، والعوامل التي تحول دون تحقيق الاهداف.

الفصل الأول: تحت عنوان " التنمية الاقتصادية ومطلب التخلص من مشكلة التبعية " وينقسم الى ثلاثة مباحث: الأول عن البعد التاريخي للاستعمار وسلبياته على الدول النامية، والمبحث الثاني عن الإطار الفكري للتبعية ومجال التنمية، والمبحث الثالث عن مفهوم التبعية الاقتصادية.

الفصل الثاني: تحت عنوان " ابعاد وجوانب تحليلية عن قضايا التبعية " وينقسم الى ثلاثة مباحث: المبحث الأول عن أبعاد التبعية، والمبحث الثاني يتناول ادوار المؤسسات الدولية والمساعدات في تعميق التبعية، ويتعرض المبحث الثالث لفكرة التبعية والانتقادات والتأييد ومظاهر استمراريتها.

الفصل الثالث: تحت عنوان " تقييم تطبيقات الاعتماد الذاتي وتجنب التبعية لأجل التنمية " وينقسم الى ثلاثة مباحث: المبحث الأول ويناقش مدى أهمية المؤشرات في قياس الأداء التنموي، واسس الاختيار للحالة الدراسية، المبحث الثاني ويوضح التطبيقات التنموية للدول المختارة في عينة الدراسة، المبحث الثالث فيه تقييم للعملية التنموية في إطار مؤشرات التبعية.